

الممارسة الإعلامية في الجزائر وأخلاقيات المهنة الصحفية دراسة مسحية للصحف الصادرة بمنطقة الغرب الجزائري

Media Practice and the ethics of the journalistic profession in Algeria

A survey study on newspaper in the West region of Algeria

عزالدين بقدوري* جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر). azzedine.bekkaddouri@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/05 تاريخ القبول: 2021/05/21 تاريخ النشر: 2021/06/23

ملخص:

تهدف دراستنا إلى معرفة ما مدى التزام الصحفيين في الغرب الجزائري بأخلاقيات مهنتهم ؟ وهي الإشكالية التي حاولنا تفكيكها من خلال دراستنا الميدانية التي شملت 26 جريدة مكتوبة، مستخدمين منهج المسح الشامل نظرا لسهولة الوصول إلى كل أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم 131 مفردة. جاءت هذه الدراسة في ظرف غير بعيد عن صدور أول قانون عضوي للإعلام في الجزائر سنة 2012، الذي تضمن العديد من المواد والفقرات التي اهتمت بضبط الممارسة الصحفية في شقها الأخلاقي محددة لحقوق وواجبات الصحفيين دون أن تُقلص أو تُقلل من هامش حرية التعبير والرأي ومن حق المواطن في إعلام صادق، نزيه، شفاف وموضوعي يحترم ممارسيه كل المواثيق والدساتير المنظمة لمهنة الصحافة المكتوبة.

كشفت الدراسة أن (50.4%) من المبحوثين يؤكدون أنهم يلتزمون دائما بميثاق أخلاقيات مهنتهم احتراما للقارئ الذي يريد من الجرائد تقديم خدمة عمومية صادقة، في حين يرى (87.8%) من المبحوثين أن السبق الإعلامي لا يجيز أبدا للصحفي تجاوز أخلاقيات مهنته، فيما أظهرت نتائج الدراسة أن (39.7%) من المبحوثين يؤكدون على وجود ميثاق لأخلاقيات العمل الصحفي داخل المؤسسات التي يعملون.

كلمات مفتاحية: الممارسة الصحفية، أخلاقيات الصحافة، الصحفي، الصحافة المكتوبة، المؤسسة الإعلامية.

Abstract:

Our study aims to depict the extent of the commitment of journalists in the West of Algeria to the ethics of their profession. We attempted to tackle the problem through our field study that included 26 written newspapers, using the comprehensive survey methodology due to the ease of access to all the study population, numbering 131 individuals. This study came in a circumstance not far from the issuance of the first organic law on the media in Algeria in 2012. The latter included many

articles and paragraphs concerned with the control of journalistic practice in its ethical aspect, defining the rights and duties of journalists without reducing or diminishing the margin of freedom of expression and opinion and the right of the citizen to an honest, impartial, transparent and objective media that respects its practitioners. It also comprises all the charters and constitutions that regulate the profession of written journalism. The study revealed that (50.4%) of the respondents assert that they always adhere to the code of ethics of their profession out of respect for the reader who wants newspapers to provide an honest public service. However, (87.8%) of the respondents believe that the media scoop does not allow a journalist to go beyond the ethics of his profession. Other results of the study showed that (39.7%) of the respondents assert that there is a code of ethics for journalistic work within the institutions in which they work.

Keywords: Journalistic Practice, Journalism Ethics, Journalist, Written Journalism, Media Institution.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تسعى الصحافة المكتوبة في العالم لبلوغ مصف المهن المحترمة التي عرفت في وقت وجيز كيف تصنع لنفسها اسما ضمن أجندة المواطن عندما عرف أصحابها كيف ينظمون مهنتهم بسنهم لمجموعة من القوانين والقواعد كانت بمثابة الخطوط الحمراء التي يمنع تجاوزها حفاظا على ألسنة وأخلاق هذه المهن النبيلة على غرار التعليم والطب. ومنه وضعت الصحافة المكتوبة لنفسها دساتير ومواثيق أخلاقية وآداب تضبط السلوك المهني للصحفيين بهدف حمايتهم من ارتكاب تجاوزات تعود بالضرر على العاملين في قطاع الصحافة وتؤثر بالسلب على ردود أفعال القراء الذين أضحى البعض منهم لا يثق في الأخبار والمعلومات التي تنفرد بها الصحافة المكتوبة مقارنة بتلك التي تبثها الإذاعات أو تقدمها مختلف القنوات التلفزيونية العمومية أو الخاصة.

ومن بين أوجه التراجع في احترام التقيد بأخلاقيات المهنة الصحفية اقتحام الصحفي بدون مبرر مقنع لخصوصية الأفراد ونشر تفاصيل حياتهم عبر صفحات الجرائد سعيا منه لتحقيق سبق إعلامي يفقد الجريدة مصدقيتها بعدما أن تخلى رجال الإعلام عن أهم المعايير والقيم الأخلاقية لمهنتهم وصاروا لا يفكرون إلا في التشهير بالشخصيات

والمؤسسات والقذف وعدم الحفاظ على الآداب والأخلاق العامة مع ضربهم بعرض الحائط لحق المواطن والمؤسسات في الرد والتصحيح والتصويب عندما يتعرضون لإساءة. إن واقع أخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر لا يختلف كثيرا عما تعيشه أغلب الجرائد والصحف المنتشرة في العالم بعدما أن تنازلت هذه الصحافة على وظيفتها الإخبارية لتفسح المجال واسعا أمام الصحفيين من محترفين وهواة إلى تقديم الكثير من الأخبار الكاذبة أو المغلوطة لقارئ وجد في مواقع التواصل الاجتماعي وكل ما تقدمه له التكنولوجيا الجديدة متنفسا له، ولعل أبرز سبب في هذه الوضعية التي تعيشها الصحافة المكتوبة في الجزائر يعود بدرجة كبيرة إلى تخلي الصحفيين عن جزء كبير من الأخلاقيات التي تنظم عملهم اليومي وعدم وضع ضوابط مهنية تحميهم من الوقوع في الكثير من التجاوزات التي أصبحت مألوفة في عالم لا يؤمن بقدمية الخبر، وفي صحافة تحولت من صحافة خبر إلى صحافة رأي لا تؤمن بمبدأ الرأي والرأي الآخر باستثناء بعض العناوين الخاصة التي يسعى صحفيها للخروج من هذا الواقع المر، لكن وضعها لا يختلف كثير عن وضع الصحافة العمومية في ما تعلق بحق المواطن للحصول في المعلومات والأخبار الصادقة بدلا من ملئ صفحات الجرائد بالإشاعات والأكاذيب.

يبقى موضوع التزام الصحفيين بأخلاقيات مهنتهم من عدمه في الجزائر يسيل حبرا كثيرا، كما أن فتح مصادر الأخبار في بلادنا أمام الصحفيين يسيل حبرا أكبر، ليبقى وضع الصحافة المكتوبة يراوح مكانه بالرغم من فتح باب التعددية الإعلامية منذ سنة 1998م، وفي وقت تتبادل فيه السلطة ممثلة في وزارة الاتصال والصحفيين التهم بينهم محاولين إيهام القراء أن الضعف في القوانين وليس في من يقف أمام عدم تطبيقها بالطريقة المثلى خدمة لصحافة تعيش الكثير من التناقضات والنقائص بعدما أن أصبح هذا القطاع مفتوحا أمام أصحاب المال والأعمال ممن حولوا الجرائد إلى جسور ومعايير لقضاء مصالحهم الشخصية، لا سيما السياسية منها دون احترام لذوق القارئ أو لقيمة الصحافة الجزائرية التي فقدت الكثير من بريقها في مختلف المحافل الجهوية، القارية والعالمية.

أولاً: إشكالية الدراسة وإطارها المفاهيمي: 1- إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

عرفت مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر الكثير من التطورات والتحولت من خلال عديد الدساتير والمواثيق والنصوص التشريعية التي تسعى لدراسة الشكاوى المتعلقة بالممارسة الإعلامية، وتستهدف تحسين الأداء الإعلامي إلى جانب تنمية إحساس الصحفيين بمسؤولياتهم الاجتماعية اتجاه المجتمع، كما تسعى الصحافة المكتوبة في الجزائر إلى فرض تصور واضح لمفهوم أخلاقيات العمل الصحفي بعيدا عن المضايقات والتحرشات التي تريد أن تمارسها السلطة الحاكمة على الصحفيين من خلال منعهم من الوصول إلى مصادر المعلومات والأخبار ومنعهم من حرية التعبير عن آرائهم وأفكارهم بالتضييق عليهم والتقليص من حريتهم، إلا أن تقيد الصحفي بأخلاقيات مهنته سيعطي لا محالة جودة في المضامين الصحفية ويقدم صورة مخالفة تماما لما هي عليه الآن مهنة المتاعب، كما أن تقيد الصحافة بمواثيق ودساتير الشرف المهني التي تنص على استقلالية القرار الأخلاقي للصحفيين وحمائيتهم من الرقابة الحكومية سيشتج حتما وسائل الإعلام على ممارسة دورها الاجتماعي بقدر من المسؤولية بعيدا عن القوة والإجبار، وسيزيد من مهنية الصحافة المكتوبة ومصداقيتها لدى القارئ بعدما أن يرتبط أداؤها باحترامها لأخلاقيات المهنة الصحفية.

إن أخلاقيات الممارسة الصحفية مسألة تجاوزت كل الحدود والأقطار لکن التقيد بهذه الأخلاقيات لم يصل بعد إلى مستوى تطلعات الأسرة الإعلامية في العالم بعدما أن أضحت الصحافة تعيش كثيرا من المشاكل التي أثرت على العمل الصحفي ما يستلزم إيجاد ميثاق شرف صحفي يكون دليلا أخلاقيا يلتزم به كل العاملين والمتعاملون مع مهنة الصحافة تجاه الجمهور الذي يطالب من جهته بالإطلاع على الحقيقة كاملة دون تحريف أو تزيف لمكوناتها.

لا تنمو مواثيق الشرف الصحفي إلا في مناخ من الحرية والديمقراطية، فإذا لم تتوفر للصحفي حرية الاختيار واتخاذ القرار المتعلق بنشر الخبر أو المعلومة، فإنه لا قيمة

فعلية لميثاق أخلاقي يضبط عمل الصحفيين الذين يطالبون بحرية أكبر قصد التخلص من الضغوطات التي يواجهونها يوميا.

إن رغبة الصحفي في السبق الإعلامي وبحثه عن الإثارة مهما كان نوعها لا يجب أن يتركه ينسلخ عن أخلاقيات مهنته بل يلزمه أن يكون نزيها، دقيقا ومتحليا بالموضوعية بعيدا عن كل أشكال الانحياز إلى جهة دون أخرى. وعلى الرغم من أن موضوع أخلاقيات مهنة الصحافة يحتل مكانة بارزة ضمن المنظومة التشريعية والإعلامية في الجزائر، يبقى الصحفي مطالباً أكثر من أي وقت مضى بالالتزام والعمل بهذه المواثيق أثناء أدائه لمهنته ولن يتأتى هذا الهدف إلا بمساهمة مختلف النقابات والتنظيمات المهنية المطالبة بإعداد مدونة ميثاق شرف يلتزم به الجميع بعيدا عن الحسابات الضيقة والحساسيات بين مختلف وسائل الإعلام الجزائرية بنوعها العمومية والخاصة وأن الاتجاه نحو مرحلة أكثر احترافية ومهنية أضحت أكثر من ضرورة وسط ما تعيشه الساحة الإعلامية في الجزائر من تجاذبات وانزلاقات وتراشقات بين مختلف الفاعلين فيها مما قد يعصف بتجربة التعددية الإعلامية في الجزائر ويعيدها إلى نقطة الصفر.

من خلال ما سبق سنحاول تفكيك إشكالية الالتزام بأخلاقيات الصحافة المكتوبة في منطقة الغرب الجزائري على أن يكون تساؤلنا الرئيسي على النحو التالي:

➤ ما مدى التزام الصحفي بمنطقة الغرب الجزائري بأخلاقيات مهنته، وما مدى تأثير ذلك على أدائه المهني؟

1-1: تساؤلات الدراسة:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما مدى إطلاع الصحفي بالغرب الجزائري على تشريعات أخلاقيات مهنته ؟
- 2- هل يعتقد الصحفي في الغرب الجزائري أن أخلاقيات المهنة الصحفية هامة أثناء أدائه لعمله؟
- 3- ما هي علاقة حرية التعبير بأخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر؟
- 4- كيف تتعامل المؤسسات الإعلامية الجزائرية في الجهة الغربية من الوطن مع مواثيق الشرف المنظمة لأخلاقيات العمل الصحفي ؟
- 5- كيف تتعامل المشرع الجزائري مع أخلاقيات مهنة الصحافة ؟

2- أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإطلاع على الدراسات والبحوث الجزائرية التي تطرقت لموضوع أخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر.
- إيجاد علاقة بين حرية التعبير في الجزائر وأخلاقيات المهنة الصحفية.
- المسار النقابي للصحفي الجزائري ودوره في بلورة ميثاق أخلاقيات المهنة.
- التذكير بحقوق وواجبات الصحفي بمنطقة الغرب الجزائري أثناء أدائه لمهنته.
- ضرورة تدوين ميثاق شرف جديدة في الجزائر تؤسس لعمل صحفي يحترم أخلاقيات المهنة الصحفية.
- أهمية قانون الإعلام الجزائري الجديد 2012 ونظراته لأخلاقيات العمل الصحفي.

3- أهمية الدراسة:

إن لكل دراسة علمية أهميتها التي تدفع الباحث للعمل جاهدا قصد الوصول إلى نتائج تجيب عن تساؤلات البحث موضوع الدراسة باستعمال مناهج متنوعة وأدوات بحثية متعددة تحكمها الموضوعية والدقة في اختيارها.

دراستنا هذه جاءت في ظرف أسال الكثير من الخبر في مختلف الوسائل الإعلامية الجزائرية بخصوص القانون العضوي للإعلام لسنة 2012، وما تضمنه من مواد نصت على الممارسة الإعلامية الصحيحة وإلى أهمية ميثاق الشرف لوضع تعريف موحد لأخلاقيات وممارسة العمل الصحفي في الجزائر يحدد واجبات الصحفي ويضبط في الوقت ذاته الحدود بين حرية التعبير والرأي وأخلاقيات المهنة الصحفية.

إن التعددية الإعلامية في الجزائر على مستوى الصحافة المكتوبة فتحت الباب واسعا لظهور بعض السلوكيات السلبية التي أثرت بشكل أو بآخر على دور هذا النوع من الصحافة الذي كان من المفروض أن يصحح أخطاء الصحافة في عهد الحزب الواحد وما وصلت إليه من تجريح وإهانة لعدد المؤسسات والشخصيات.

من خلال هذه الدراسة سنحاول التركيز على طبيعة العلاقة التي من شأنها أن تربط الصحفي بأخلاقيات مهنته مع التأكيد على أن العلاقة بين حرية الصحافة المكتوبة

وأخلاقيات المهنة الصحفية لا تعدو مجرد علاقة عابرة تنتهي بمجرد نشر مقال أو موضوع على صفحات الجرائد، بل هي علاقة متينة مبنية على أسس صلبة لا تسمح للصحفي أن يخرج على موثيق وأخلاقيات مهنته.

إن ما تعرفه الجزائر من تطورات وتغييرات على مختلف الأصعدة ترك موضوع دراستنا على ارتباط وثيق بالمحيط السياسي والاجتماعي الذي يعيشه المجتمع حالياً.

4- مفاهيم الدراسة:

خلال هذه النقطة يرجع الباحث أساساً إلى المفاهيم الواردة في عنوان موضوع بحثه، ثم إلى بعض المفاهيم الواردة في إشكالية البحث، على أن يتم تحديد المفاهيم لغة واصطلاحاً ثم التعريف الإجمالي. وتُمكنُ هذه المرحلة الباحث من معرفة أهم المفاهيم الأساسية في دراسته العلمية، كما يستطيع من خلالها إزالة الكثير من اللبس والغموض اللذان قد يرافقان مسار البحث.

في دراستنا هذه لجأنا إلى استعمال بعض المفاهيم على غرار:

الممارسة الصحفية، أخلاقيات الصحافة، الصحفي، الصحافة المكتوبة، المؤسسة الصحفية.

1.4- مفهوم الممارسة الصحفية:

اصطلاحاً: يعرف "أحمد زكرياء أحمد" الممارسة الصحفية على أنها: "مزاولة عمل الصحفي وفق ما تحدده السياسات الاتصالية للقائمين بالاتصال من حقوق وواجبات ومجال الحركة، وكل ما يتعلق من ضوابط سياسية وتنظيمية وعقابية". وتعرف بأنها: "القواعد والأساليب والإجراءات التي يتبعها المعنيون والممارسون الصحفيون ويلتزمون بها في ممارستهم المهنية بالصحف". (أحمد، 2007، ص33).

2.4- مفهوم أخلاقيات الصحافة:

اصطلاحاً:

يعرف "كوهين واليوت" أخلاقيات الصحافة على أنها "تتناول المشكلات المتعلقة بسلوك الصحفيين والمحررين والمصورين والمنتجين وجميع المهنيين الذين يعملون في إنتاج الأخبار وتوزيعها". (Cohen, Eliot, 1997, P 02). كما يُعرفُ "أندرسون" أخلاقيات الاتصال على أنها "المعايير التي تُوجِّهُ المشاركين في النشاط الاتصالي". (Anderson, 2003, P 03).

3.4- مفهوم الصحفي:

اصطلاحا:

يقول "كليمون جونس" أنّ الصُّحفي ليس فقط ذلك الرجل الذي يريح حياته، ولكنه بصفة عامة هو شخص له آراءه واعتقاداته التي يستعملها في مهنته". (Clément, 1981, P 12) من المفروض أن يكون "الصُّحفي مُلمًا بكل الجوانب النَّحوية ونقاط القوة، كما من المفروض عليه أن يَطَّلِعَ على نقاطِ الضُّعف في اللُّغة التي يستعملها ويخاطبُ بِهَا القراء". (Jamel Eddine, 2002, P 85).

4.4- الصحافة المكتوبة:

تستخدم كلمة صحافة بمعنى "براس" وهي شيء مرتبط بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات وهي تسمى أيضا "جورنال" ويَقْصِدُ الصحيفة والصحافة ومعنى الصحفي. كلمة الصحافة تشمل الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه". (الطويل، 1984، ص 13)، يعرفها "إسماعيل إبراهيم" أنها "كل الأنشطة المتعلقة بممارسة مهنة جمع وتبوع المعلومات والأفكار والآراء، وهي المرآة العاكسة لكل ما يدور في المجتمع وما يعتمد فيه من وقائع وأحداث ما ظهر منها أو ما بقي في أدرج الكواليس". (اسماعيل، 1998، ص 5). تؤكد الكثير من نتائج الدراسات الإعلامية حقيقة مفادها أنّ الإعلام يقوم بدور فعال في تعريف المواطنين بالقضايا السياسية، الاجتماعية والاقتصادية المطروحة داخل مجتمعاتهم، كما يقوم بدور كبير في تكوين الرأي العام والتأثير في اتجاهاته ومعتقداته.

5.4- المؤسسة الإعلامية:

اصطلاحا:

"المؤسسة الإعلامية تهتم بإنتاج وتوزيع المعرفة وتعتبر المؤسسة الإعلامية همزة وصل بين أفراد المجتمع حيث توفر قنوات تربط فيما بين الناس وتربط كل فرد بمجتمعه وكذلك تقتصر المؤسسة الإعلامية على المجال العام لأن القضايا التي تعالجها هي قضايا عمومية يلتف حولها الرأي العام". (Almetuaq.net, 2015).

5- عرض الدراسات السابقة والتعقيب عليها:

تُعدُّ الدَّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ بِالنَّسْبَةِ لِأَيِّ بَاحِثٍ ذَاتَ أَهْمِيَّةٍ كَبِيرَةٍ بِالنَّظَرِ إِلَى الْفَائِدَةِ الَّتِي تَقْدِمُهَا لَهُ عَلَى مَسْتَوَى الْإِطَارِ النَّظْرِيِّ وَكَذَا الْإِطَارِ الْمِيدَانِيِّ، فَكُلُّ دَرَاةٍ تَسْتَنْدُ فِي إِطَارِهَا الْمَعْرِفِيِّ وَالْمَنْهَجِيِّ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ الدَّرَاسَاتِ الَّتِي سَبَقَتْهَا، الَّتِي تَلْتَقِي مَعَهَا فِي مَتَغْيِرٍ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ، حَيْثُ تَعْتَبَرُ هَذِهِ الدَّرَاسَاتُ بِمِثَابَةِ السَّنْدِ الَّذِي يَتِمَكَّنُ مِنْ خِلَالِهِ الْبَاحِثُ الْإِحَاطَةَ بِكُلِّ الْخَطَوَاتِ الْمَنْهَجِيَّةِ الْمُطَالَبُ بِالتَّقْيِيدِ بِهَا أَثْنَاءَ دَرَاةٍ أَوْ بَحْثِهِ، فَهِيَ تَشْكَلُ نَقْطَةَ انْطِلَاقٍ يَتَعَرَفُ بِوَسْطِهَا الْبَاحِثُ عَلَى كُلِّ مَا كَتَبَ حَوْلَ مَوْضُوعٍ بَحْثِهِ، لِذَا كَانَ لِرَاسَاتِنَا الْإِسْتِعَانَةَ بِبَعْضِ الدَّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ الَّتِي تَنَاوَلَتْ مَوْضُوعَنَا مِنْ زَوَايَا مُخْتَلِفَةٍ عَنْ تِلْكَ الَّتِي بَحَثْنَا فِيهَا لِلْوُقُوفِ عَلَى أَوْجِهٍ التَّشَابِهِ وَأَوْجِهٍ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ دَرَاةِنَا.

هَذَا وَنَشِيرُ إِلَى أَنَّ الدَّرَاسَاتِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ أَيْدِينَا وَالَّتِي كَانَتْ لَهَا عِلَاقَةٌ مَبَاشِرَةٌ بِبَحْثِنَا مَكْتَنَّا مِنْ الْوَصُولِ إِلَى صِيَاغَةٍ سَلِيمَةٍ لِلْإِشْكَالِ الْعَامِ، وَضَعِ التَّسْأُولَاتِ، ضَبْطِ أَسْئَلَةِ الْاِسْتِمَارَةِ وَأَسْئَلَةِ الْمَقَابَلَةِ، تَحْدِيدِ بَعْضِ مِصْطَلَحَاتِ الدَّرَاةِ وَالْاِسْتِفَادَةِ مِنْ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ الَّتِي انْطَلَقَتْ مِنْهَا مَعْظَمُ الْأَدْبِيَّاتِ السَّابِقَةِ، مَعَ التَّرْكِيزِ عَلَى أَهَمِّ النَّتَاجِ الَّتِي تَوَصَّلَتْ إِلَيْهَا.

تتمثل الدراسات التي تمكنا من الحصول عليها فيما يلي:

1.5- الدراسات الجزائرية:

- الدَّرَاةُ الْأُولَى: دَرَاةٌ لِلْبَاحِثِ أَحْمَدِ بْنِ إِدْرِيسِ مَوْسُومَةَ ب: حَرِيَّةِ التَّعْبِيرِ وَالصَّحَافَةِ وَأَخْلَاقِيَّاتِ الْعَمَلِ الْإِعْلَامِيِّ- الْجَزَائِرُ أَنْمُودْجَا- (أحمد، 2007).
- الدَّرَاةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَخْلَاقِيَّاتِ الْمَهْنِيَّةِ فِي الصَّحَافَةِ الرَّيَاضِيَّةِ الْجَزَائِرِيَّةِ - الْمَفْهُومِ وَالْمَمَارَسَةِ مِنْ خِلَالِ صَحْفِيٍّ جَرِيدَةٍ " الْهَدَافِ " لِلْبَاحِثِ رِضْوَانِ جَدِي. (جدي، 2011).
- الدَّرَاةُ الثَّلَاثَةُ: دَرَاةٌ لِلْبَاحِثِ " مُحَمَّدِ عَبْدِ الْغَنِيِّ سَعِيدُودِ " مَوْسُومَةَ ب: تَأْثِيرِ حَرِيَّةِ الصَّحَافَةِ فِي الْجَزَائِرِ عَلَى الْمَمَارَسَةِ الْمَهْنِيَّةِ. (محمد عبد الغني، 2012).
- الدَّرَاةُ الرَّابِعَةُ: دَرَاةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ لِلْبَاحِثِ " عَبْدِ الْجَلِيلِ حَسَنَاوِي " مَوْسُومَةَ ب: أَخْلَاقِيَّاتِ الْمَهْنَةِ فِي الْقَنَوَاتِ التَّلْفِزِيُونِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِالْجَزَائِرِ - قَنَاةُ النَّهَارِ تِي فِي- (عبد الجليل، 2014).

2.5- تعقيب على الدراسات الجزائرية:

دراسة الباحث "أحمد بن دريس" الموسومة بحرية التعبير والصحافة وأخلاقيات العمل الإعلامي في الجزائر التي قام من خلالها الباحث بمقارنة بين التشريعات والمواثيق الإعلامية المختلفة الموجودة في بيئات متباينة ليصل إلى مجموعة من النتائج تشابهت في بعضها مع دراستنا سيما في كون حرية التعبير في الصحافة الجزائرية ليست مطلقة مع أن تحسين الأداء الإعلامي في البلاد يستلزم بالضرورة وضع حد لتجاوزات وسائل الإعلام.

الدراسة الثانية التي تحصلنا عليها كانت حول الأخلاقيات المهنية في الصحافة الرياضية الجزائرية - جريدة الهدف أنموذجا - للباحث "رضوان جدي"، الذي اعتمد من خلالها على المقابلة كأداة أولى والاستبيان كأداة ثانية كانت على العكس تماما من الدراسة التي أنجزناها والتي اعتمدنا خلالها على ترتيب معاكس، في حين اختلفت دراسته مع دراستنا بخصوص المنهج المتبع كونه استخدم المنهج الوصفي، في حين استخدمنا منهج المسح الشامل بالنظر إلى قدرتنا على الوصول إلى كل مفردات مجتمع البحث.

تقاطعت دراسة الباحث "محمد عبد الغني سعيود" مع تلك التي أجريناها في أكثر من نقطة لعلّ أبرزها طريقة التحاق المبحوثين بصحفيهم، إذ أكدت نتائج الباحث أن أغلبية الصحفيين التحقوا بعملهم عن طريق مسابقات التوظيف في الصحف الحكومية وهي نفس النتيجة التي تحصلنا عليها بنسبة (65.6%). أما بخصوص العلاقة التي تربط بين الصحفيين داخل المؤسسة الواحدة فكانت علاقة ودية متعاونة تغيب عنها المنافسة السلبية، وهو ما توصلنا إليه من جانبنا. كما أكدت نتائج دراسة الباحث "سعيود" أن نسبة كبيرة من المبحوثين الذين مستهم دراسته يؤكدون على حسن علاقتهم مع مسؤوليهم المباشرين على مستوى الجريدة، وهو ما توصلت إليه دراستنا كذلك.

دراسة الباحث "عبد الجليل حسناوي" الموسومة بأخلاقيات المهنة في القنوات التلفزيونية الخاصة بالجزائر طرحت تقريبا نفس تساؤلات الدراسة التي أنجزناها حتى وان كانت الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث شملت قطاع السمي البصري- قناة النهارتي في- في حين خصت دراستنا قطاع الصحافة المكتوبة بالغرب الجزائري، إلا أن الدراساتنا توصلتا إلى نفس النتائج سيما في النقاط التالية:

➤ غياب الدورات التكوينية.

➤ تأثير الرقابة المستمرة من قبل الدولة على الصحفيين.

➤ قلة الخبرة وانعدام التجربة لدى الصحفيين.

اعتمدنا على الدراسات التي أقيمت بالجزائر لا يعد تقصيرا منا إنما يدخل في إطار الإستراتيجية المنهجية لبحثنا، وفي إطار الوصول إلى تحقيق الأهداف التي سطرناها قبل الشروع في دراستنا.

ثانيا: الخلفية النظرية للدراسة:

1- نظرية المسؤولية الاجتماعية:

تتضمن النظرية عدة مبادئ منها:

➤ التأكيد على أن الحرية حق وواجب ونظام ومسؤولية في وقت واحد.

➤ أن مسؤولية الصحافة تقتضي مراعاة الدقة وخدمة كل فئات المجتمع.

➤ على وسائل الإعلام تقع مسؤولية تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام حتى تستطيع

الجماهير إصدار أحكام متزنة وصحيحة على الأحداث العامة.

➤ ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الصحافة بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي

تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد ومصالح المجتمع.

يرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت. وأن

على وسائل الإعلام تقع مسؤولية تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام حتى تستطيع الجماهير

إصدار أحكام متزنة وصحيحة على الأحداث العامة. هذه هي المسؤولية التي تقع على

وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية إلى جانب الإعلان والترفيه. (محمد، 1986، ص ص 215-216)،

وترى هذه النظرية أنه يتحتم على وسائل الإعلام أن تمتلك روح المسؤولية الاجتماعية في

أدائها طالما أنها تعمل في الفضاء العام، أي المجتمع، وبالتحديد يتعين على وسائل الإعلام:

➤ أن تقدم الأحداث بكيفية "متكاملة وافية وحقيقية" تسمح للجماهير بوضع هذه

الأحداث في سياقاتها.

➤ أن تكون منبرا لتبادل الآراء والنقد، أي ضرورة مشاركة أكثر للرأي العام في التعبير

عن قضاياها وانشغالاته في وسائل الإعلام.

➤ أن تغطي مواقف واتجاهات مختلف الشرائح الاجتماعية وليس الفئات الأكثر سلطة في المجتمع.

➤ أن تكون رائدة في توجيه الرأي العام وتوضيح أهداف المجتمع وتطلعاته.

➤ أن تتمكن من الوصول إلى مصادر المعلومات خدمة للمجتمع. (عبد الرحمن، 2016، ص 24).

ظهرت هذه النظرية كرد فعل لسوء استخدام مفهوم الحرية في وسائل الإعلام والذي امتد ليشمل التحرر من أية مسؤولية تجاه المجتمع وأفراده ومن ثم قامت هذه النظرية على أساس التوازن ما بين حرية الفرد ومصالح المجتمع على المستوى الإعلامي. ارتكزت هذه النظرية على تحقيق التوازن بين حرية الرأي والتعبير ومصالح المجتمع وأهدافه وان الإعلام وظيفة اجتماعية مما أسفر عن مبدأ مهم في مهنة الإعلام وهو ضرورة وجود التزام إعلامي ذاتي بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين الحرية الفردية ومصالح المجتمع، وبالتالي فان أخلاقيات مهنة الإعلام يحكمها طرفان هما الحرية والمسؤولية والتوازن بينها هو جوهر أخلاقيات الإعلام ومهنة الإعلام. (بسام، 2012، ص 60)، تركز المسؤولية الاجتماعية للإعلام على ثلاثة أبعاد أساسية يتصل البعد الأول بالوظائف التي ينبغي أن يؤديها الإعلام المعاصر، ويتصل البعد الثاني بمعايير الأداء، ويتصل البعد الثالث بالقيم المهنية التي ينبغي مراعاتها في العمل الإعلامي.

يهتم البعد الثاني بنظرية المسؤولية الاجتماعية بمعايير الأداء الإعلامي والتي تتمثل في المعايير الأخلاقية للأفراد إضافة إلى معايير الوسائل الإعلامية ومواثيقها الأخلاقية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة والمعايير المهنية التي تضعها الهيئات الصحفية المختلفة، فالإعلام مطالب بعدم الخروج على قيم المجتمع وأخلاقياته ومطالب بحماية الآداب العامة. (فتحي، 2012، ص 24)، قامت نظرية المسؤولية الاجتماعية على محاولة إيجاد التوازن بين استقلال والتزام وسائل الإعلام في المجتمع، وعلى ذلك فالصحافة لا بد أن تقوم بوظائف أساسية في المجتمع، وعليها أن تلتزم بمجموعة من المعايير المهنية.

ويلخص "ماكويل" المبادئ الأساسية لهذه النظرية فيما يلي:

➤ أن الصحافة يجب أن تقبل وتنفذ التزامات معينة للمجتمع.

- أن هذه الالتزامات يمكن تنفيذها من خلال الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن.
 - لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتي.
 - أن الصحافة يجب أن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة أو العنف أو الفوضى الاجتماعية أو توجيهه أو إهانة لأقليات.
 - أن الصحافة يجب أن تكون متعددة وتعكس تنوع الآراء والأفكار وتلتزم بحق الرد.
 - أن حق المجتمع على الصحافة هو أن تلتزم بمعايير رفيعة في أدائها لوظائفها. (عبد الجليل، 2014، ص ص 53 - 53).
- يقدم "سليمان صالح" في كتابه أخلاقيات الإعلام، أهم الحلول التي قدمتها نظرية المسؤولية الاجتماعية لتطوير التنظيم الأخلاقي للمهنة، منها:
- إنشاء مجالس للصحافة مهمتها المحافظة على حرية الصحافة والمحافظة على أرفع المعايير للمهنة الصحفية.
 - إصدار موثيق أخلاقية مهنية، يقوم الصحفيون أنفسهم بإصدارها عبر منظماتهم المهنية مثل النقابات ومجالس الصحافة.
 - أن تقوم الوسائل الإعلامية بنفسها بإصدار موثيق أخلاقية.
 - أن تقوم الوسيلة الإعلامية نفسها بتعيين نقاد داخليين يقومون بنقد وتقييم ما تقدمه هذه الوسيلة للجمهور من مضمون.
 - استطلاعات الرأي وهي من أهم الوسائل لتحسين نوعية المضمون المقدم.
 - أن تلتزم الوسيلة الإعلامية بنشر التصحيحات ونشر الآراء المؤيدة والمعارضة والتوسع في إشراك الجمهور في صناعة الرسالة الإعلامية. (عبد الجليل، 2014، ص ص 56 - 57).

تعد نظرية المسؤولية الاجتماعية أهم نظرية في قطاع الإعلام قدمت عديد الحلول للنهوض بأخلاقيات المهنة الصحفية، كما سعت لضبط مسؤولية وسائل الإعلام اتجاه الجمهور، من قراء، مستمعين ومشاهدين، إلا أن هذا الوجه الايجابي للنظرية لم يشفع لها من التعرض إلى جملة من الملاحظات والانتقادات، إذ رأى بعض العارفين بقطاع الإعلام أن نظرية المسؤولية الاجتماعية قلصت من حرية الصحافة على الرغم من مجموعة الحلول التي قدمتها النظرية لعل أبرزها هو أن تقوم المؤسسات الإعلامية بإصدار

مواثيق أخلاقية باعتبار أن هذه الوسائل هي القوة الأكثر تأثيرا في عالمنا اليوم وعلى العاملين في الصحافة أن يلتزموا بكل ما يضبط أجديات مهنتهم.

في حين ترى طائفة أخرى من منتقدي هذه النظرية أن الطريقة التي انتهجتها النظرية لتحديد مسؤوليات الصحفي كانت طريقة دكتاتورية تسمح بتدخل الحكومات في الصحافة، وهو ما تعيشه العديد من العناوين المكتوبة في الكثير من دول العالم. إن الانتقادات التي توجه لمختلف وسائل الإعلام تتزايد يوما بعد يوم، ما ترك الصحفيين يؤكدون على أن النهوض بمهنة الصحافة وإصلاحها لن يتم فقط بتسطير المدونات المهنية والدساتير المنظمة لعمل الصحافة بل يجب أن يكون ضمير الصحفي هو الكفيل بضبط سلوكه وتصرفاته أثناء تغطيته لمختلف القضايا والأحداث.

أما بخصوص الدراسة التي قمنا بها، فقد استعانت بما لخصه "ماكويل" فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية، لعل أبرزها:

➤ وجوب الالتزام بالمعايير المهنية عند نقل المعلومات من قبل الصحفي، ويتضمن ذلك: الحقيقة، الدقة، الموضوعية والتوازن.

➤ تجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة أو العنف أو الفوضى الاجتماعية، وهو ما توصلت إليه دراستنا من خلال النتائج المسجلة، سيما ما تعلق برفض المبحوثين (61.1%) لنشر الإشاعات داخل المجتمع.

ثالثا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- منهج الدراسة:

يشير "موريس أنجرس" إلى أن كلمة منهج تعني "مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف". (أحمد، 2009، ص 11 - 12)، يعرف منهج البحث على أنه "الطريقة الفعلية التي يستعين بها الباحثون في حل مشكلات بحوثهم". (علياء وآخرون، 1972، ص 117)، ولا شك أن مثل هذه الطرق والمنهج تختلف باختلاف المشكلات وباختلاف الأهداف العامة التي يستهدف تحقيقها. يشير المنهج كذلك إلى الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى الحقيقة العلمية، أو هو "ذلك الإجراء الذي يقوم به العقل للوصول إلى المعرفة أو للبرهنة على الحقيقة". (ميلود وآخرون، 2006، ص 149)، كما يقوم المنهج على "وصف ظاهرة من الظواهر

للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها". (رجاء، 2002، ص 48).

وبما أننا بصدد دراسة مسحية كان لزاما علينا اختيار المنهج المسيحي لكونه " يهدف إلى دراسة الظاهرة في وضعها الطبيعي دون أي تدخل من قبل الباحث". (أحمد، 2003، ص 286). إن التحليل الذي يمكن أن نقدمه لاستعمالنا المنهج المسيحي يعود إلى طبيعة الدراسة والهدف منها.

1.1- منهج المسح:

يعد المنهج المسيحي من بين المناهج الأكثر ملائمة لدراسة السلوك الاجتماعي للأفراد أمام الظواهر التي يتعرضون لها. وحسب محمد عبد الحميد فان المنهج المسيحي هو "أحد الأشكال الخاصة بجمع المعلومات عن حالة الأفراد وسلوكهم وإدراكهم ومشاعرهم واتجاهاتهم". (محمد، 2000، ص 157). فالمنهج المسيحي هو المنهج الذي يُلاءم توجه دراسة وأشكاليتها حيث تهدف إلى دراسة كل الجرائد الصادرة بمنطقة الغرب الجزائري، وذلك بتوفر الإمكانيات قصد مسح شامل للظاهرة قيد الدراسة وكل مفرداتها. ونظرا لكون المنهج المسيحي يختلف من دراسة إلى دراسة أخرى، فقد اعتمدنا على منهج المسح الشامل نظرا لسهولة الوصول إلى كل أفراد مجتمع الدراسة.

2- مجتمع الدراسة وعيّنته:

1.2- تحديد مجتمع الدراسة:

المقصود بمجتمع البحث هو جميع المفردات ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ومن ذلك نقول عنه: هو "مجتمع محدود أو غير محدود من المفردات التي تنتمي إلى الظاهرة المبحوثة". (أحمد، 2003، ص 141)، ومجتمع الدراسة هو "مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو الأشياء أو الأحداث التي نريد أن نصل إلى استنتاج بخصوصها". (سامية، 2005، ص 82).

مجتمع دراستنا هم الصحفيون العاملون بمجموعة من الجرائد الصادرة بمنطقة الغرب الجزائري إلى جانب عينة من مديري النشر لذات الجرائد.

2.2- طريقة اختيار عينة الدراسة .

العينة القصدية تسمح بتدخل العامل الشخصي في الاختيار حيث يعرفها أحمد بن مرسلي بقوله: "يقوم الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة بل يقوم هو شخصيا باقتناء المفردات الممثلة أكثر من غيرها لما يبحث عنه من معلومات وبيانات وهذا لإدراكه السابق ومعرفته الجيدة لمجتمع البحث وعناصره الهامة، وبالتالي لا يجد صعوبة في سحب مفرداتها بطريقة مباشرة". (أحمد، 2003، ص 198).

3- أدوات جمع البيانات والمعلومات من مجتمع الدراسة:

بناء على إشكالية الدراسة وبناء على ما ترمي إليه أهدافها، استلزم الجانب الميداني من البحث الاستعانة بأداتين أساسيتين:

1.3- الاستبيان:

الاستبيان هو عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي يتم تحضيرها انطلاقا من المنهجية المقترحة، وهذا للحصول على إجابات تتضمن البيانات والمعلومات المطلوبة والتعريف بكل جوانب الموضوع، ويعرف الدكتور أحمد بن مرسلي الاستبيان على أنه "من أدوات البحث الأساسية الشائعة الاستعمال في العلوم الإنسانية، خاصة في علوم الإعلام والاتصال". (أحمد، 2003، ص 221)، تعد استمارة الاستبيان من الناحية المنهجية "أسلوب لجمع البيانات تستهدف استشارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية ومقننة لتقديم حقائق وآراء وأفكار معينة، في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات". (محمد، 2000، ص 253)، ونتيجة لذلك صممنا استمارة استبيان، ربطناها بمحاور الدراسة وقدمناها إلى أساتذة محكمين، قصد ضبطها بدقة أفضل.

2.3- وصف الاستمارة:

حتى تكون الاستمارة مبنية بطريقة علمية حاولنا في هذه الدراسة العمل على احترام كل شروط ضبطها على أن تكون البداية بربط ما نريده من الاستمارة بإشكالية وفرضيات الدراسة، ولكون دراستنا تهدف إلى معرفة رأي جمهور الصحفيين بمنطقة

الغرب الجزائري حول أخلاقيات مهنتهم تعمدنا طرح الأسئلة الملائمة لهذا الإطار قصد الوصول إلى معرفة آراء واتجاهات جمهور مجتمع البحث.

قسمنا أسئلة الاستمارة البالغ عددها 42 سؤالاً إلى ثلاثة - 03 - محاور بالإضافة

إلى محور البيانات الشخصية وهي:

➤ المحور الأول (العلاقة بين الصحفي وأخلاقيات مهنته): يحتوي هذا المحور على أسئلة مغلقة القصد منها معرفة العلاقة بين الصحفي وأخلاقيات مهنته ماهي الضغوطات والتحديات التي يتعرض لها الصحفي أثناء أدائه لمهنته، وكذا نظرة هذا الأخير لمفهوم الأخلاقيات الصحفية.

➤ المحور الثاني (ما مدى التزام الصحفي بأخلاقيات مهنته): يعد هذا المحور أهم محاور الاستبيان كونه يركز على مدى التزام الصحفي بمنطقة الغرب الجزائري بأخلاقيات مهنته.

➤ المحور الثالث (علاقة حرية التعبير بأخلاقيات المهنة الصحفية): ركزنا من خلال هذا المحور على معرفة العلاقة التي تربط بين حرية التعبير في الجزائر وأخلاقيات مهنة الصحافة.

3.3- الاختبار القبلي للاستمارة:

في محاولة منا للوصول إلى أعلى درجة من الدقة لدى المستجوبين قمنا باختبار الاستمارة قبل توزيعها على مجموعة من المبحوثين وعددهم 20 مفردة ما يمثل (15.26%) من صحفي مختلف الجرائد الجهوية التي تصدر بالغرب الجزائري للتأكد من فهمهم للأسئلة، وهل تحمل الاستمارة غموضاً ما؟ وهل تحتاج إلى تعديل؟

4.3- المقابلة:

المقابلة التي طُبِّقَت على دراستنا هي "المقابلة غير المقتننة التي يتفادى فيها العمل بأسلوب الأسئلة التفصيلية الدقيقة، التي يجري النقاش على أساسها بصورة مُحَكَّمَةٍ مُلْزِمَةٍ للمبحوث التّقييد حرفياً بمضمون السؤال، بل يستخدم أسلوب الأسئلة العامة بطرق حرة غير موجّهة، في شكل إثارة للعديد من النقاط والأبعاد والخلفيات المختلفة للنقطة المبحوثة، قصد استكشاف جوانبها الغامضة". (أحمد، 2003، ص 216).

استعملنا المقابلة ضمن دراستنا بهدف جمع البيانات الأساسية أو التفصيلية المتعلقة بالموضوع وتم إعداد أسئلتها بطريقة دقيقة ومحددة كان الهدف منها معرفة رأي المبحوثين ووجهة نظرهم اتجاه موضوع الدراسة، وقد تعمدنا طرح أسئلة مفتوحة كي نتمكن من جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تخدم بحثنا.

رابعا: الإطار الميداني للدراسة:

❖ نتائج الدراسة خاصة بمحور العلاقة بين الصحفي وأخلاقيات مهنته.

- أظهرت الدراسة أنّ أغلبية المبحوثين (50.4%) لم يتعرضوا أبداً إلى أي نوع من الضغوطات، لا داخل المؤسسة التي يعملون بها، ولا خارجها، وأكّد ذلك (49.4%) لدى فئة الذكور و(51.9%) لدى فئة الإناث، وهو مؤشرٌ إيجابيٌّ يعكسُ قدر الحرية التي يمتنعُ بها الصحفيون بالغرب الجزائري، الذين أكّدوا لنا من خلال الدراسة التي أجريت عليهم أنّ تعرضهم للضغوطات لم يجاوز نسبة (37.4%) وهي نسبة تركتنا نستنتج أنّ مناخَ العملِ بهذه الجهة من الوطن ملائمٌ جداً، ويساعدُ الصحفي في إيصال المعلومة الصحيحة إلى القارئ.
- أغلبية المبحوثين (50.4%) يقبلون ميثاق أخلاقيات المهنة في الجزائر بتحفّظ، كونهم لم يشاركوها ولم يُستشاروا في وضعه، في حين أكّدت فئة أخرى من المبحوثين (9.2%) أنها ترفضُ رفضاً قاطعاً كل ما جاء في الميثاق المذكور باعتباره لا يعبرُ إطلاقاً على هموم وانشغالات الصحفيين في الجزائر، ليؤكد لنا (17.6%) من المبحوثين أنهم لا يعرفون ميثاق أخلاقيات مهنتهم ولم يسمعوا عنها أبداً.
- يعتقد (36.46%) من المبحوثين أنّ ميثاق أخلاقيات المهنة هو عبارةٌ على معاييرٍ أخلاقيةٍ تنظم مهنة الصحافة ولا تتركها تخرجُ على إطارها الأخلاقي، في حين يرى (31.95%) من المبحوثين أنّ ميثاق مهنتهم هو مجموعةٌ من الواجبات القانونية التي يلتزمُ بها الصحفي في الميدان، ومهما كان الاختلاف في النسبِ الجزئية المسجلة، فإن المبحوثين يؤكدون على طبيعة المنحنى الأخلاقي القانوني الذي يؤطر مهنتهم، ما يؤكدُ بطريقة غير مباشرة أنّ المبحوثين بالغرب الجزائري وفق متغير الخبرة يشتركون في مفهوم واحد للميثاق الذي ينظم الصحافة في الجزائر.

❖ نتائج الدراسة خاصة بمحور مدى التزام الصحفي بأخلاقيات مهنته.

➤ كشفت الدراسة أنّ أغلبية المبحوثين (50.4%) يؤكّدون أنهم يلتزمون دائما بميثاق أخلاقيات مهنتهم احتراما للقارئ الذي يريد من الجرائد تقديم خدمة عمومية صادقة تتمثل في إيصال المعلومة الصحيحة. كما أنّ التزام المبحوثين بميثاق مهنتهم يندرج في إطار أخلقة العمل الصحفي الذي تحول خلال السنوات الأخيرة إلى فضاء مفتوح على كل من لا حرفة له وإلى مجال لقضاء المصالح الشخصية على حساب مصلحة القراء الذين أصبحوا آخر اهتمامات بعض العناوين الصحفية. كما سجلت الدراسة نسبة (02.3%) من المبحوثين الذين أكّدوا من خلال الاستمارات التي سلمت إليهم أنهم نادرا ما يلتزمون بميثاق أخلاقيات العمل الصحفي، مُرجعين ذلك إلى المنافسة غير الشريفة التي يعرفها قطاع الصحافة المكتوبة في الجزائر.

➤ أظهرت الدراسة أنّ أغلبية المبحوثين (86.3%) لم يستفيدوا أبداً من هباتٍ أو هدايا قُدمت لهم مقابل مصلحة شخصية لا تتماشى وأخلاقيات مهنة الصحافة، مؤكّدين في ذات الوقت أنهم تعرّضوا إلى مساومات من هذا القبيل من قبل بعض المسؤولين ومؤسسات تجارية كبيرة إلا أنهم رفضوا العروض التي كانت تُقدّم لهم. في حين أكّد لنا (06.1%) من المبحوثين أنهم كانوا يقبلون أحيانا بعض الهدايا والهبات التي تدخل في إطار الجو العلائقي الذي يربطهم ببعض الجهات، لكن لم يؤثر ذلك أبداً على رسالتهم الإعلامية.

➤ توصلت الدراسة إلى أنّ (82.4%) من المبحوثين يرون في نشر القضايا المُخلّة بالحياة أمر يتنافى مع أخلاقيات العمل الصحفي خاصة إذا كان الهدف من نشر هذه المواضيع هو التشهير بأصحابها أو إلحاق الضرر المعنوي بالضحايا الذين كثيرا ما يكونون من القُصّر أو العائلات الفقيرة. أما إذا كان الغرض من نشر هذه القضايا هو تحريك الضمير الجمعي لمقاومتها فهذا أمر واجب على الصحفي المطالب أحيانا بتكسير عديد الطابوهات ونشر كل التفاصيل المتعلقة بقضايا الشرف أو تلك المُخلّة بالحياة، وهو ما ذهب إليه (06.1%) من المبحوثين.

➤ يرى (87.8%) من المبحوثين أنّ السّبق الإعلامي لا يجيزُ أبدًا للصحفي تجاوزَ أخلاقيات مهنته مهما كان السّبب، فالتأكد من المعلومة قبل نشرها على صفحات الجرائد، يُعدُّ أهم سبقٍ يتحصل عليه الصحفي اتجاه القراءة، فما جدوى أنّ نُقدِّم سببًا صحفياً بمعلومة خاطئة أو غير صحيحة نضطرُّ إلى تصحيحها في عدد لاحقٍ، في حين يؤكّد (12.2%) من المبحوثين موافقتهم على أنه يمكن للصحفي أنّ يسعى إلى تسجيل سبقٍ صحفي ولو كان ذلك منافياً لأخلاقيات مهنته، مرجعين هذا الطّرح إلى أنّ المعلومة التي لا تُنشرُ اليوم، تصبح غيرُ صالحةٍ للنشرِ غداً.

❖ نتائج الدراسة خاصة بمحور علاقة حرية التعبير بأخلاقيات المهنة الصحفية.

➤ يرى أغلبية المبحوثين (42.47%) أنّ الضمير الأخلاقي للصحفي هو أهم الضوابط التي تتحكّم في مهنة الصحافة، باعتبار أنّ الضمير وحده القادر على توجيه الإعلامي الوجهة الحسنة، وهو الرقيب الرئيسي الذي لا يترك الصحفي يخرج عن إطار أخلاقيات مهنته، كما أنّ الضمير قادرٌ على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية التي قد يسعى إلى تحقيقها الصحفي على حساب جريدته والقارئ. يرى (26.64%) من المبحوثين أنّ القانون وحده القادر على التحكم في عمل الصحفي، كونه يمثل السلطة الرذعية التي يخافها الصحفي.

➤ أكّدت الدراسة أنّ أغلبية المبحوثين (74.0%) يَمْضُون مقالاتهم بأسمائهم الشخصية، وأكّد ذلك (82.3%) لدى فئة الذكور، و(61.5%) لدى فئة الإناث، مرجعين هذا التّصرف إلى كون أخلاقيات مهنة الصحافة تُحتّم عليهم عدم التّسترٍ وراء أسماء مستعارة مهما كان السبب، وعلى الصحفي أنّ يتحمل مسؤولية ما يكتبه خاصة إذا كانت المعلومات والأخبار التي يقدمها إلى جمهوره من القراءة صحيحة وموثوق منها. هذا ويؤكد (26.2%) من المبحوثين أنّهم يستعينون بأسماء مستعارة لإمضاء مواضيعهم بسبب المضايقات التي يتعرضون لها من قِبَل السلطة وكذا حفاظاً على سرية المصادر التي تُقدِّم لهم المعلومات، في حين أرجع بعض المبحوثين هذا السلوك، إلى كونهم اشتهروا في ميدان الصحافة المكتوبة بأسماء غير أسمائهم الحقيقية، ما تركهم لا يفكرون في تغييرها.

➤ كشفت الدراسة أنّ أغلبية المبحوثين (61.6%) لا يرونُ بُدَّ من نشر الإشاعات داخل المجتمع حتّى وإنّ كان الغرضُ من وراء ذلك هو السّبق الإعلامي، كون أخلاقيات مهنتهم لا تُجيزُ هذا التّصرف الذي يسيء كثيرا لسمعة الجريدة التي قد تَفقِدُ جراء هذا السلوك غير السّليم مَكَانَها في الجهة الغربيّة من الوطن، وتدفعُ بقراءها إلى التوجه نحو جريدة أخرى تحترم أخلاقيات الكتابة الصحّفية. وفي المقابل يرى (38.9%) من المبحوثين أنّ لا مانعَ من نشر الإشاعات إذا كان الغرضُ منها تنبيه السكان بِخَطَرٍ ما قد يهددُ حياتهم وحياة أبنائهم، مركزين في هذا الصّدّد على ظاهرة اختطاف الأطفال التي تعرفها الجزائر.

خاتمة:

الإطار النظري لهذه الدراسة وما احتوى عليه من فصول، مباحث ومطالب كان صورة معبرة لما يجب أن يكون عليه واقع أخلاقيات الصحافة المكتوبة في منطقة الغرب الجزائري من خلال كتابات لمجموعة من الاختصاصيين في علم الاجتماع وعالم الصحافة تمكنوا من ضبط خريطة طريق واضحة الحدود والمعالم لكل من يرغب في دخول هذا القطاع المليء بالمخاطر من جهة والكفيل بكشف الحقائق وتقديم المعلومات والأرقام الصحيحة للقارئ من جهة أخرى. ليأتي الإطار التطبيقي لدراستنا مخالفا تماما في بعض نتائجه للصورة الحقيقية التي يجب أن تكون عليها أخلاقيات الصحافة المكتوبة في الجزائر خاصة بعد تبني الدولة الجزائرية لخيار التعددية الإعلامية، وهو ما فتح الباب واسعا أمام أقلام بارزة لإنشاء وإصدار صحف ومجلات أنعشت الفضاء الإعلامي في بلادنا، في وقت سمحت هذه التعددية لبعض أشباه الصحفيين وأصحاب المال الفاسد من دخول عالم لا يؤمن المنتمون إليه إلا بالمعلومة الصادقة الصحيحة الصادرة عن مصادر معروفة وموثوق منها، هذا ما تسبب في تراجع رهيب لأخلاقيات مهنة الصحافة في الجزائر وعزوف شبه تام للقراء عن شراء الجرائد بالرغم من أن الكثير ممن مستهم دراستنا أكدوا لنا أن واقع الأخلاقيات الصحفية والممارسة الإعلامية لم يتشوه ما دام الصحفي يفضل التريث في تقديم الخبر عن السبق الإعلامي، وما دام الصحفي متأكد من أن صحافة الشتم والسب وكشف عورات الناس لا تمت بأية صلة لمهنته، في حين أن الالتزام

بمبادئ وأخلاقيات الصحافة المكتوبة والممارسة الإعلامية المثالية يبقى من أولويات الصحفيين الذين يقصدون مهنتهم ويحترمون أذواق ورغبات القراء.

قائمة المراجع:

1. أحمد، بن إدريس، (2007)، حرية التعبير والصحافة وأخلاقيات العمل الإعلامي- الجزائر أنموذجا -، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر.
2. أحمد، بن مرسللي، (2003)، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، (ط1)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. أحمد، زكرياء أحمد، (2007)، الممارسة الصحفية والأداء الصحفي، "دراسة للتحليل الصحفي والنظرية النسوية"، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع.
4. أحمد، عظيمي، (2009)، منهجية كتابة المذكرات وأطروحات الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. إسماعيل، إبراهيم، (1998)، فن التحرير الصحفي بين التحرير والتطبيق، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع.
6. بسام، عبد الرحمن المشافية، (2021)، أخلاقيات العمل الإعلامي، (ط1) الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع.
7. رجاء، وحيد دويدري، (2002)، البحث العلمي: أساسياته النظرية وتطبيقاته العلمية، دار الفكر، دمشق، سوريا.
8. رضوان، جدي، (2011)، الأخلاقيات المهنية في الصحافة الرياضية الجزائرية- المفهوم والممارسة -، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر (3)، الجزائر.
9. سامية، محمد جابر، (2005)، البحث العلمي الاجتماعي، لغته، مداخله، مناهجه، طرائقه، مصر، دار المعرفة الجامعية.

10. عبد الجليل، حسناوي، (2014)، أخلاقيات المهنة في القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم الإعلام والاتصال، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص التشريعات الإعلامية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
11. عزي، عبد الرحمن، (2016)، نظرية الواجب الأخلاقي في الممارسة الإعلامية، (ط1)، تونس، الدار المتوسطة للنشر.
12. علياء، شكري وآخرون، (1972)، قراءة في علم الاجتماع، (ط2)، مصر، دار النشر الحديث.
13. عيسى، بن هاشم، (د س)، الإعلام الجوّاري السّمي ودوره في تنمية الثقافة الفنية والاجتماعية والاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر.
14. فتحي، حسين أحمد عامر، (2021)، حرية الإعلام... والقانون، (ط1)، مصر، العربي للنشر والتوزيع.
15. محمد، سيد محمد، (1986)، المسؤولية الإعلامية في الإسلام، (ط2)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.
16. محمد، عبد الحميد، (2000)، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، مصر، عالم الكتب.
17. محمد، عبد الغني سعيود، (2012)، تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم الإعلام والاتصال الشهاري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
18. ميلود، شفاري وآخرون، (2006)، أساسيات في منهجية وتقنيات البحث في العلوم الاجتماعية، الجزائر، منشورات جامعة منتوري.
19. يوسف، الطويل، (1984)، إشكالية العلوم الاجتماعية، لبنان، دار السوبر للطباعة.
20. Anderson,(2003), History of communication ethics in Greenberg,London, JB edition.
21. Cohen, and Elliot,(1997) journalism ethics, London, publisher ABC-clio.
22. J. Clément Jones, (1981), déontologie de l information, codes et conseils de presse, Paris, bibliothèque de L UNESCO.
23. Jamel Eddine Naji, (2002), Medias et journalistes, précis de déontologie, Maroc, imprimerie Al Karama.
24. [http:// : www.almethaq.net](http://www.almethaq.net) (28 /01/2015).